✓ **نشأت البنوك التجارية**

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إبداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي للصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون، كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ، وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة وانما كان نتيجة تطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة الجمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م وبنك إنكلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م، حيث كان هناك نظامان رئيسيان للبنوك التجارية في العالم وهما :

-1- نظام البنوك ذات الفروع المنتشرة.

2- نظام البنوك المفردة (UNIT BANKING) أي التي لا يسمح لها بفتح فروع أو على الأقل تحدد لها مناطق معينة ومحددة بفتح الفروع فيها.

أما في الجزائر فقد تم تأسيس بعض البنوك وذلك أثناء الاحتلال الفرنسي بحيث تم إنشاء :

أول مؤسسة مصرفية في الجزائر في 19 جويلية 1843م كفرع لبنك فرنسا، وبدأت في إصدار النقود عام 1848م لكنها توقفت عن العمل مع بداية الثورة الفرنسية لتخلفها ....

-المؤسسة الثانية وتدعى الصرافة الوطنية للخصم Comptoir National d'Escompte وتقتصر وظيفتها على الائتمان دون إصدار النقود، ولم تنجح هذه المؤسسة بسبب قلة الودائع.

وثالث مؤسسة أنشئت عام 1851م، المتمثلة في بنك الجزائر برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى ستة آلاف سهم وبقرض يساوي نصف قيمة رأس ماله، كما فرض عليه تخصيص مقدار من رأس ماله كاحتياطي، إضافة إلى حق تعيين المدير وتحديد مدة إصدار الأوراق النقدية.

ثانيا : تعريف البنوك التجارية

لقد أعطيت مجموعة من التعاريف للبنوك التجارية وهي كالتالي:

- البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم وبصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عملية التمويل الداخلي والخارجي وتقوم بعمليات الادخار والاستثمار وتمويله وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

-هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن سنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع، وفتح الاعتمادات .

-هي مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهي قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- أن البنوك التجارية تعتمد في قيامها بأعمالها على ما يتم إيداعه من أموال من قبل العملاء وليس على رأس مالها .

- يرتكز أداؤها على المتاجرة بالنقود حيث إنها تقبل ودائع من العملاء بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات بفائدة أعلى.

✓ **أهداف البنوك التجارية**

يسعى أي بنك تجاري لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة وهي:

أولا: الربحية

تنتج عن استخدام البنك لأمواله في مجالات استثمارية معينة مع العلم أن الجانب الأكبر المصروفاته يتمثل في الفوائد على الودائع بمختلف أنواعها وإيراداته تتمثل في الفوائد التي يتحصل عليها نتيجة استثماراته في الاعتماد لدى تمويلها على الودائع، وتنتج الأرباح الصافية من الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع والفوائد المدفوعة عليه. فإذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تزيد نسبة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، وهذا يقتضي من إدارة البنك السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث خسائر فيها .

نستنتج أن للودائع دور هام في ربحية البنوك، لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع . وهذا يدل على ان السياسات النقدية والضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع للجهاز البنكي وللعوامل الإقتصادية والشخصية لها تأثير في حجم الودائع للبنك.

ثانيا : السيولة

عرفت السيولة النقدية في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية التي تتكون بشكل رئيسي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان ومن هنا تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف السياسية للبنوك التجارية حيث إن توفيرها يساعد البنك

على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطراره إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة. وبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة في هذا البنك كافية بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

ثالثا : الأمان

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر مقارنة بصافي الأصل وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين تعتبر أموالهم المودعة لدى البنك من أهم مصادر تمويل استثماراته، فالبنك يستطيع تحمل خسارة تفوق رأس ماله لأن زيادتها عنه تؤدي إلى تغطيتها عن طريق اللجوء إلى أموال المودعين وعلى البنك تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس ماله الصغير، إلا أن ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية ويرجع هذا التعارض إلى تعارض أهداف كل من الإدارة والمودعين، فالإدارة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يترك أثرا سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعون فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تتسم بدرجة قليلة من المخاطرة وهو ما يترك أثرا عكسياً على الربحية، لذا ينبغي على إدارة البنك أن تركز على تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق أقصى عائد، أما أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن تتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي.

كما يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون. وتظهر هذه المواد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

أوّال: مصادر تمويل البنوك التجارية

- ✓ **مصادر وإستخدمات تمويل البنوك التجارية**
- ✓ **أولا: مصادر تمويل البنوك التجارية**

1. المصادر الداخلية: وهي تتألف من :

-**رأس المال المدفوع**: حيث يمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها، حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله.

-**الأرباح المحتجزة** :تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءًا من حقوق المساهمين، ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا، ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى ما يلي:

أ. الاحتياطات: تقتطع الاحتياطات من الأرباح المقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي وتلقائيا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة على حساب واحد، ظهرت في المحاسبة عدة تسميات بأنواع مختلفة من الاحتياطات، فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه واعادة استثماره في المشروع. وبصفة عامة يكون البنك أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو بذلك ملك للمساهمين. والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنما من طبيعة رأس المال نفسها، بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين على البنوك للأسباب التي تم إيرادها إلى بحث رأس المال كما أنه يجب عدم المغالاة في تكوينها وإلا أصبح العائد على مجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات والاحتياطات إما أن تكون احتياطات خاصة وإما أن تكون قانونية.

-الاحتياطي الخاص (الاختياري) هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون ويكونه لنفسه تحقيقا لغرضين تدعيم المركز المالي للمصرف لمواجهة المتعاملين والجمهور.

تلافي كل خسارة في قيمة أصول البنك تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

- الاحتياطي القانوني احتياطي رأس المال : هو احتياطي يطلبه القانون وينص على أنه يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر البنك في أعماله ويبدأ في الحصول على أرباح، فإن القانون ينص على البنك أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم البنك العادية المتداولة (رأس المال المدفوع)، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني، والمقصود به أنه يخدم كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات البنك. كما أن البنك المركزي الجزائري بموجب القانون يجبر البنك على الاحتفاظ بنسبة من أرباحه الصافية التي حددت على ألا تتجاوز 5 بقصد دعم المركز المالي للبنك.

ب المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات. وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات نذكر: مخصصات الإستهلاك، مخصصات الديون المشكوك فيها.

ت الأرباح غير الموزعة: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كالأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وتبقي جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى شاء.

- سندات الدين طويلة الأجل حيث يصدرها البنك ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال البنك.

2. المصادر الخارجية: تمثل الموارد الخارجية الجانب الأكبر في موارد البنك التجاري، حيث تتجاوز نسبتها 90% من جملة مواردها، ينقسم هذه الموارد الى شقين يتم الحصول عليها من الجمهور في صورة ودائع متعددة الأنواع، وتتمثل في:

الودائع: الودائع بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للبنوك وهي كل ما يودع لدى البنك التجاري سواء بشكل نقدي أو شيكات من الأفراد والشركات والهيئات، وذلك في حساب خاص به وفقا لشروط متفق عليها مع البنك، وبغرض حصول المودع على فائدة معينة يقوم البنك بتحديدها، أو بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي، وتنقسم الودائع إلى الأنواع التالية:

الودائع الجارية تحت الطلب، الودائع لأجل: ودائع بإخطار (بإشعار)، ودائع التوفير والادخار

-**الاقتراض من البنك المركزي**: يقوم البنك المركزي بصفته المفرض الأخير للنظام البنكي بمد يد المساعدة للبنوك التجارية عندما ينضب معينها من النقدية الحاضرة، وهذه المساعدة ليس لها صفة الدوام وغالبا ما يتخذ البنك المركزي عدة إجراءات من شأنها أن تحول دون التجاء البنوك التجارية للغير لتمويل عملياتها التجارية، ومن خصائص الدول النامية أنه يتكون النظام البنكي بها من فروع لبنوك أجنبية وكذلك تعتمد البنوك في مثل هذه الدول على مراكزها الرئيسية في الحصول على ما تحتاج إليه من موارد.

كما توجد مؤشرات بين إجمالي التمويل وإجمالي التمويل الخارجي المتمثل في القروض بأنواعها أو من بنود التمويل الذاتي وإجمالي التمويل الخارجي مثل :

-نسبة الإحتياطات الى القروض طويلة الأجل

-نسبة المخصصات إلى القروض قصيرة الأجل.

وما دام التمويل يؤثر في الأصول بأنواعها فيمكن إيجاد مؤشرات بين بنود التمويل الذاتي وبنود الأصول وكذلك بين بنود التمويل الخارجي وبنود الأصول... إلخ

- ✓ **ثانيا: استخدامات أموال البنوك التجارية**

ويقصد باستخدامات أو أصول البنك التجاري جميع الموجودات التي في حيازته وجميع الحقوق أو بمعنى آخر تمثل استثماراته وكيفية توظيف أموال البنك التجاري.

وأول ما يلاحظ على هذه الاستخدامات هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينها، سواء أكان ذلك من حيث السيولة أو من حيث الربحية، وتشمل هذه الاستخدامات على ما يلي :

1-أرصدة نقدية حاضرة

تأخذ ثلاثة أشكال:

النقود الحاضرة في خزائن البنك التجاري فأول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه وهي تتكون من أوراق البنكنوت العملة التي يحتفظ بها البنك في مواجهة طلب النقود الحاضرة، أي صرف الشيكات المقدمة له، وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.

أرصدة لدى البنوك الأخرى الاحتياطي النقدي قد يتكون أيضا من النقود الحاضرة التي يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى.

- أرصدة لدى البنك المركزي: غالبا ما يكون رصيد البنك من احتياطات ويكون على شكل حساب جار باسم البنك لدى البنك المركزي. وبالخبرة فإن البنك يعلم مقدار الاحتياطي النقدي الذي يجب عليه أن يحتفظ به لمواجهة طلبات أصحاب الودائع، وعادة فإن نسبة ما تتراوح بين 7% - 30% من مقدار الودائع التي يحتفظ بها كاحتياطي نقدي وهي تختلف من دولة إلى أخرى مثلا في الجزائر نص عليه النظام 04-02 بتاريخ 04-03-2004 بأن يكون الاحتياطي الإجباري (0-15%)، بحيث تتغير هذه النسبة حسب السياسة النقدية التي يديرها مجلس النقد والقرض.

2-الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية: تشمل ما يمتلكه البنك من سندات مالية وهي:

استثمارات البنك في أذونات الخزينة.

- السندات المالية التي تصدرها الحكومة.

الاستثمارات في أسهم وسندات شركات أخرى غير حكومية سواء كانت محلية أو أجنبية.

3. الاستثمار في الأوراق التجارية الأوراق التجارية هي عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير ويقبلها البنك التجاري كأداة لتسوية الديون، والمراد بالأوراق التجارية هنا الكمبيالة والسند الإذني، أما الشيك فيستحق الدفع على الاطلاع بواسطة البنك المسحوب عليه. وتقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق كأداة لتسديد الديون، نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء، بتقديمها للخصم لدى البنوك مضافا إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل، فيسمى سعر الفائدة الذي تخصم الورقة بمقتضاه سعر الخصم.

4. القروض البنكية تعتبر القروض عنصرا هاما جدا في جانب الأصول بالميزانية حيث إنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول، ومن أهم أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية وهي القروض الصناعية والتجارية لمنشآت الأعمال، تليها القروض العقارية ثم القروض الاستهلاكية للعملاء والأشخاص، وأخيرا قروض المؤسسات المالية الأخرى أو التجار وسماسرة الأوراق المالية.

تختلف تشكيلة القروض في البنوك التجارية حسب حجم البنك، فمثلا بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم نجد أن معظم تعاملاتها تكون مع الأفراد أكثر من منشآت الأعمال، أما البنوك في المدن الكبيرة فتكون معظم قروضها لمنشآت الأعمال .

إضافة إلى العمليات المسجلة في الميزانية هناك بنود تسجل خارج الميزانية، وهي أنشطة يقوم بها البنك مقابل رسوم، فهي عبارة عن أنواع مختلفة من الضمانات التي يقدمها البنك مثل: خطابات الضمان العقود المستقبلية، عقود الخيار، وخطابات الضمان، ولا تظهر في بنود الميزانية.

- ✓ **وظائف البنوك التجارية**

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة.

1. **الوظائف الكلاسيكية: ويمكن إجمالها فيما يلي:**

-**انشاء نقود الودائع** تتميز البنوك التجارية بقدرتها على خلق نقود الودائع والتي تشكل جزءا مهما من عرض النقد؛ ويعتمد ذلك على الحساب تحت الطلب الذي يقوم بفتحه لعميله، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنوك في الوقت الحاضر .

- **قبول الودائع على اختلاف أنواعها** : تعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التجارية وهذه الودائع تعتبر دينا على البنك التجاري وتتألف من:

ودائع لأجل هي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك.

الودائع تحت الطلب الحساب الجاري) وهي الودائع التي تودع لدى البنك أو البنك دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

الودائع تحت الإشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها.

-**تشغيل موارد البنك على شكل قروض** واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها .

الوظائف الحديثة: تتمثل فيما يلي :

-إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية ذلك بقيام المسؤول بإعداد دراسة حالية للمشروع الذي يقدمه العميل وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد البنك؛

-تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري؛

-يقوم البنك ادخار للمناسبات عن طريق تشجيع العملاء على الادخار لتغطية النفقات، موسم الاصطياف... إلخ، بمنحهم فوائد وتسهيلات ائتمانية مما يؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك وسداد المدفوعات نيابة عن الغير.

- خدمات البطاقة الائتمانية

- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء؛ من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية، يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

- تحصيل الأوراق التجارية والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسة للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى أهمها:

- وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق البنك ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام. كما أن تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري المتمثل في تمويل المشاريع الضخمة فعلى النظام البنكي تعبئة

الادخارات وتوزيعها ما بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم في وضعية احتياج التمويل وهذا تبعا للأهداف العامة للتنمية.

- وظيفة الإشراف والرقابة حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

لقد أعطى المشرع الجزائري للمؤسسات البنكية صلاحيات مراقبة المشاريع التي قامت بتمويلها والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة من طرف الحكومة ويمكن للبنوك رفض تمويل أي نقطة مخططة، فالهدف الرئيسي لهذه الرقابة هو جعل المؤسسات العمومية ترشد تسيير مواردها الاقتصادية مما جعل البنوك تقوم بعدة وظائف تتمثل فيما يلي:

وظيفة توجيه الاقتصاد في إطار أهداف التنمية

وظيفة مراقبة ومتابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية

- وظيفة تحقيق التوازن المالي العام

وظيفة استثمارية لصالح المؤسسات التي تعمل من أجل الرفع من مستوى أدائها.

✓ **خصائص البنوك التجارية**

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص تتمثل في:

- أن البنوك التجارية مشروعات رأس مالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها نقود الودائع. فالبنوك التجارية تأخذ عادة شكل شركات مساهمة سواء كانت مملوكة للأفراد أو المشروعات. وعادة ما تتدخل الدولة، خاصة في الدول النامية بمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها سواء بالاشتراك فيها أو تملكها مباشرة أو تأميمها.

-تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.

- إن أهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق نقود الودائع، وهي نقود متباينة ومتغايرة وليست نهائية، أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية، وهي عادة ما تختص بقطاع المشروعات والأعمال دون غيره من القطاعات الأخرى، على نحو ما سنرى، بالإضافة إلى قدرتها على خلق نقود الودائع فهي تقوم بعدة عمليات أخرى تهدف منها إلى قيام النقود بوظائفها على أفضل وجه ممكن. وبهذا نقول إن

البنوك التجارية خلقت التزامات على نفسها تزيد عدة مرات عما هو متوفر لديها من احتياطات أو ودائع فعلية.